الأمم المتحدة

A/HRC/49/SR.57

الجمعية العامة

Distr.: General
5 July 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

محضر موجز للجلسة 57

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الجمعة، 1 نيسان/أبريل 2022، الساعة 12/00

الرئيس: السيد فيليغاس..... (الأرجنتين)

المحتويات

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية *(تابع)*

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي أن تدرج التصويبات في مذكرة وأن تُدرج أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).

وأي محاضر مصوّبة لجلسات المجلس العلنية في هذه الدورة سيعاد إصدارها لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة 13/45.

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية *(تابع)* (A/HRC/49/L.32 بصيغته المنقحة شفوياً)

مشروع القرار A/HRC/49/L.32: ضمان حصول جميع بلدان العالم على اللقاحات على نحو منصف وبتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

1- **السيد إزكييردو مينيو** (المراقب عن إكوادور): عرض مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، باسم مقدميه الرئيسيين، أي أذربيجان ووفد بلده، وقال إن حصول الجميع على لقاحات مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتوزيعها العادل وغير التمييزي يخدمان دعم حقوق الإنسان الأساسية لملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ومن واجب مجلس حقوق الإنسان أن يعتمد جميع التدابير الممكنة لكفالة اضطلاع الدول بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في سياق جائحة كوفيد-19. ويعكس مشروع القرار الحاجة إلى استجابة عالمية، على سبيل الأولوية، لضمان التحصين للجميع وفقاً لمبادئ المساواة والتضامن وعدم التمييز ومراعاة جميع الأشخاص والجماعات الضعيفة. وأكد النص مجدداً الصياغة المتفق عليها في قرار المجلس 14/46، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في عام 2021 والذي كان له، إلى جانب قرار الجمعية العامة 175/76، تأثير كبير على المجتمع الدولي ككل.

2- **السيد ماردالييف** (مراقب عن أذربيجان): واصل عرض مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، وقال إن جائحة كوفيد-19 كشفت تفاقم مواطن الضعف وعدم المساواة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء وأدت إلى تفاقمها. وإذا رغبت الدول في الوفاء بالتزامها بعدم ترك أحد خلف الركب، فسيكون من الضروري تحسين معدلات التطعيم في أقل البلدان نموا. وينبغي أن تقوم حملة التطعيم العالمية على الوحدة والتضامن والإرادة السياسية والتعاون المتعدد الأطراف، وينبغي أن تخدم هدف ضمان وصول جميع البلدان إلى اللقاحات على نحو منصف وميسور التكلفة وفي الوقت المناسب وتعميمها على الجميع. وأضاف المتحدث أن الوصول إلى اللقاحات والعلاجات منفعة عامة وعالمية تعزز مصالح البشرية جمعاء. وأذربيجان من أشد المدافعين عن التضامن العالمي للتغلب على أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الحصول على اللقاحات، وستواصل السعي إلى توحيد الجهود الرامية إلى مكافحة الجائحة، وتعزيز التعاون الدولي في معالجة آثارها، وإتاحة إمكانية وصول جميع البلدان وصولاً عادلاً وميسور التكلفة إلى اللقاحات. ودعا مقدما مشروع القرار الرئيسيان الدول الأعضاء في المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

3- **الرئيس:** أعلن أن 26 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ قيمتها 100 82 دولار.

البيانات العامة المدلى بها قبل اتخاذ القرار

4- **السيد بونافون** (فرنسا): تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي هي أعضاء في المجلس، وقال إن الاعتراف بالتحصين الواسع النطاق ضد كوفيد-19 بوصفه منفعة صحية عامة وعالمية قد تحقق بدعم من الاتحاد الأوروبي، الذي سينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

5- وبتمويل يناهز 40 بليون يورو، أطلق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه برنامج فريق أوروبا لمساعدة البلدان الشريكة على التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-19. ومن خلال آلية تسريع الوصول إلى أدوات مكافحة جائحة كوفيد-19 (آلية التسريع) ومرفق الوصول العالمي للقاحات كوفيد-19

(كوفاكس)، قدّمت دول الاتحاد 1,8 بليون جرعة إلى أكثر من 150 بلداً. وإضافة إلى ذلك، أطلق الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مبادرة بقيمة بليون يورو لمساعدة البلدان على زيادة قدراتها التصنيعية والإنتاجية المحلية وتعزيز التنظيم الصيدلاني.

6- ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً طويل الأجل بمساعدة شركائه على تحقيق التغطية الصحية الشاملة. وفي سياق جائحة كوفيد-19 وأي جوائح مقبلة، من الضروري أن تكون العلاجات ووسائل التشخيص واللقاحات متاحة للجميع، دون تمييز. ويلزم بذل جهود متواصلة لتعزيز النظم الصحية والاستعداد لتعميم اللقاحات وإدارتها، وكذلك اتخاذ تدابير محددة الهدف لدعم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة ويواجهون التهميش. ولهذا السبب، وكما نوقش في عام 2021، كان الاتحاد الأوروبي يفضل اتباع نهج أكثر شمولية قائم على حقوق الإنسان إزاء التأهب للطوارئ الصحية والاستجابة لها والتعافي منها. وفي حين يرحب الاتحاد الأوروبي بإدراج صياغة جديدة بشأن التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، لا تزال مسألة الصلات بين التمييز والتدابير الفعالة لمكافحة التفاوتات وعدم المساواة في معدلات التحصين لم تعالج معالجة كافية.

7- وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بتعددية الأطراف والتضامن من أجل حماية الأرواح وضمان توفير لقاحات مأمونة للجميع. وذكر المتحدث أن الدول، من منظور القانون الدولي لحقوق الإنسان، ليست صاحبة حقوق بل هي جهات تتحمل واجبات. وتتطلب إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر إنصافاً بعد جائحة كوفيد-19 وضع حقوق الإنسان في صميم السياسات والإجراءات في جميع القطاعات.

8- **السيد روزاليس** (الأرجنتين): قال إن إدارة جائحة كوفيد-19 كشفت عن اختلالات وتفاوتات في الحصول على الأدوية واللقاحات وغيرها من الإمدادات الحيوية. وكما لاحظته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كان بالإمكان أن يكون عدد جرعات اللقاح التي قُدمت في جميع أنحاء العالم – 10,5 بلايين جرعة – كافياً لحماية سكان العالم بأسره من الأعراض الحادة ومن دخول المستشفى والوفاة. غير أن معدل التطعيم في البلدان المنخفضة الدخل لم يتجاوز 13 في المائة.

9- وفي سياق الجائحة، لا يمكن فصل إعمال الحق في الصحة عن الوصول إلى اللقاحات. غير أن أوجه عدم المساواة والتمييز الهائلة، التي لها أكبر الأثر على أضعف الأشخاص والجماعات، قد ثبت أنها عقبات تحول دون هذا الوصول. ولذلك من الضروري أن نظل ملتزمين بالآليات العالمية للتضامن والتبادل، وأن نعترف بأن التطعيم المكثف ضد كوفيد-19 هو منفعة عامة عالمية، وأن نفهم أن العالم لن يتمكن من التغلب على الجائحة حتى تتسنى السيطرة على انتقال العدوى في كل بلد. وقال المتحدث إن وفده انضم إلى مقدمي مشروع القرار ودعا أعضاء المجلس إلى تأييده.

10- **السيد بيشلر** (لكسمبرغ): قال إن حصول الجميع على اللقاحات مسألة عدالة وتضامن. وأضاف أن حقوق الإنسان تظل عالمية وغير قابلة للتجزئة وغير قابلة للتصرف وتشمل الحق في الصحة. وقال إن وفده انضم إلى مقدمي مشروع القرار ودعا أعضاء المجلس إلى اعتماده بتوافق الآراء.

11- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن وفده قرر مرة أخرى أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار، لكنه لاحظ أن بعض العناصر الهامة الواردة في النص المعتمد في الدورة السابقة قد أُضعفت. وأضاف أن البرازيل جعلت من مسألة حصول الجميع على اللقاحات عنصراً أساسياً في جهودها الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19 على الصعيدين الوطني والدولي. ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجلس التوجيه اللازم بشأن تعزيز بلوغ أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه. وقال إن بلده على استعداد لمواصلة دعم التنفيذ الفعال لهذه المبادرة.

البيانات المدلى بها تعليلاً للموقف قبل اتخاذ القرار

12- **السيد هوفهانيسيان** (أرمينيا): قال إن الشواغل التي أعرب عنها وفده في عام 2021 بشأن إدراج إشارة إلى الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة، التي عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2020 استجابة لجائحة كوفيد-19، قد ووجهت بالتجاهل مرة أخرى. وأشار إلى أن السبب الحقيقي الذي حمل أذربيجان على طلب عقد تلك الدورة الاستثنائية هو استغلال الجائحة والتحديات الإنسانية المرتبطة بها لتحقيق غاياتها الخاصة. وقد كانت أذربيجان، من خلال عدوانها على ناغورني - كاراباخ، واحدة من الدول القليلة جداً التي لم تستجب لنداء الأمين العام من أجل وقف عالمي فوري لإطلاق النار لإعطاء الأولوية الكاملة لمكافحة جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً في المنطقة. وعلاوة على ذلك، شبه المسؤولون الأذربيجانيون الأرمن في ناغورني - كاراباخ بفيروس يحتاج إلى القضاء عليه. وقال إن وفده قرر الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، بروح من التعاون، ولكنه ينأى بنفسه عن الإشارة إلى الدورة الاستثنائية الحادية والثلاثين للجمعية العامة في الفقرة السادسة عشرة من الديباجة.

13- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفدها سينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار للتأكيد على أهمية الوصول العادل إلى اللقاحات المأمونة والفعالة. وأضافت أن الولايات المتحدة بصدد التبرع بأكثر من 1,2 بليون جرعة من لقاحات كوفيد-19 المأمونة والفعالة، بالشراكة مع آلية كوفاكس والصندوق الأفريقي لاقتناء اللقاحات، وأنها قدمت كذلك، على الصعيد الثنائي، أكثر من 508 ملايين جرعة إلى أكثر من 110 بلدان.

14- وقالت المتحدثة إن المجلس مطالب بأن يحترم الولايات المستقلة للعمليات والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المفاوضات التجارية، ويجب ألا يتدخل في القرارات والتفسيرات والإجراءات التي تجري في محافل أخرى، مثل منظمة التجارة العالمية. والولايات المتحدة لا تعتبر توصيات المجلس أو تفسيراته بشأن هذه المسائل ملزمة. وتفهم الولايات المتحدة أن ما ورد في مشروع القرار من إشارات إلى تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا هي إشارات إلى التقاسم الطوعي للمعارف والنقل الطوعي للتكنولوجيا بشروط متفق عليها بصورة متبادلة. وإضافة إلى ذلك، لا يستوعب مشروع القرار تماماً الصياغة المتوازنة والمتفاوض عليها بعناية الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) وإعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة.

15- وينبغي أن تعتمد الجهود الرامية إلى تحسين فرص وصول العالم إلى لقاحات كوفيد-19 المأمونة والفعالة على المنتجات المدرجة للاستخدام في حالات الطوارئ أو المؤهلة مسبقاً من جانب منظمة الصحة العالمية أو التي أذنت بها سلطات تنظيمية ذات نهج صارم. وقالت المتحدثة إن وفدها يفهم الشواغل المتعلقة بالوصول إلى اللقاحات على أنها نابعة من انعدام إمكانية الوصول المنصف إليها، وليس فقط من عدم المساواة في ذلك، لأن هذا الوصول ينبغي أن يتوافق مع الاحتياجات الفردية لكل بلد. وينبغي ألا تفسّر النداءات المتعلقة بإمكانية الوصول دون عوائق على أنها تشكك في الإجراءات القانونية التي تتخذها الدول.

16- وأضافت المتحدثة أن وفدها يفهم أن الاعتراف بالتطعيم الواسع النطاق ضد كوفيد-19 كـ "منفعة صحية عامة وعالمية" هو إشارة إلى الفائدة العامة العالمية التي يتيحها عن التطعيم المكثف. وقالت إنها تنأى بنفسها عن الفقرة 16 التي تمس على نحو غير ملائم بقدرة الدول على تحديد علاقاتها الاقتصادية وحماية مصالحها الوطنية المشروعة. وأشارت إلى أن الصياغة الواردة في تلك الفقرة ترمي أيضاً إلى تقييد ممارسة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لحقوقها بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية. وختمت

قائلة إن الولايات المتحدة اتخذت إجراءات ملموسة لتقليل تأثير بعض أنظمة العقوبات على المساعدة المقدمة في سياق جائحة كوفيد-19.

17- **السيد إرمين** (الاتحاد الروسي): قال إن الاتحاد الروسي يولي أولوية عليا للجهود الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19. وقال إن بلده طور وسجل أول لقاح في العالم ضد المرض، وهو لقاح سبوتنيك الخامس، وبدأ فيما بعد في تصنيع علاجات أخرى. وقد تسنى تطعيم السكان الروس، وقُدّمت العديد من الجرعات إلى بلدان أخرى.

18- وأضاف المتحدث أن مقدمي مشروع القرار اعتمدوا في البداية نهجاً بناء، لكن بعض التعديلات التي أُدرجت في المسودة الأولية لضمان استخدام الصياغة المتفق عليها لم تُدرج في الصيغة النهائية. ومن ثم تتضمن الفقرتان الحادية عشرة والتاسعة والعشرين من الديباجة والفقرة 4 صياغة مثيرة للجدل بشأن العامل الجنساني والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

19- وقال المتحدث إن وفده أشار مرة أخرى إلى أهمية احترام تقسيم العمل داخل منظومة الأمم المتحدة، لأن بعض فقرات مشروع القرار، أي الفقرتان العاشرة والحادية والثلاثين من الديباجة والفقرات 2 و12 و14 و16، تتناول مسائل تقع ضمن ولاية منظمة الصحة العالمية أو غيرها من المنظمات أو من اختصاص الدول ذات السيادة. وعلاوة على ذلك، تتضمن الفقرتان السادسة عشرة والثانية والثلاثون من الديباجة تقييمات غير دقيقة بما فيه الكفاية لبعض أدوات توزيع اللقاحات. وقال إن وفده سينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، نظراً لأهمية الموضوع، بينما ينأى بنفسه مع ذلك عن الفقرة الحادية والثلاثين من الديباجة والفقرتين 2 و14.

20- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): قال إن مشروع القرار يتناول مسألة حاسمة في الوقت المناسب. ولا يمكن الوصول إلى نهاية المرحلة الحادة من الجائحة إلا من خلال ضمان الوصول العادل إلى الأدوات الطبية المتعلقة بكوفيد-19. وبدون نهج متكامل من هذا النوع والمزيد من الابتكار والبحث، لا يمكن التحكم في انتشار الفيروس. وتفخر المملكة المتحدة بتقديمها المساعدة في تصميم الهياكل الدولية الداعمة للإنتاج العالمي للأدوات الطبية اللازمة لمواجهة كوفيد-19، ألا وهي آلية تسريع الوصول إلى أدوات مكافحة الجائحة، وآلية كوفاكس، وآلية التزام السوق المسبق لكوفاكس، وبأنها من أكبر الجهات المانحة لتلك الهياكل. وقدمت المملكة المتحدة تمويلاً بقيمة 548 مليون جنيه إسترليني لالتزام السوق المسبق لكوفاكس. وإلى جانب التزام البلد بتقاسم الجرعات، ساعد دعمها كوفاكس على تقديم 1,3 مليار جرعة لقاح في جميع أنحاء العالم. وينبغي الآن تركيز الجهود الجماعية للمجتمع الدولي على معالجة اختناقات التسليم لضمان وصول اللقاحات إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

21- وتابع المتحدث قائلاً إن وفده لا يزال يعتقد أن الفقرة 18 صيغت صياغة غامضة وأنه يفسرها على أنها تعني أن أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية يجب أن تنفذ وفقاً للقانون الدولي. ومع ذلك، يمكن لوفده أن ينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

22- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/49/L.32، بصيغته المنقحة شفوياً.*

23- **الرئيس:** دعا الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت أو الموقف أو بيانات عامة بشأن أي من مشاريع القرارات التي جرى تناولها في إطار البند 3 من جدول الأعمال.

24- **السيدة فيليبينكو** (أوكرانيا): قالت إن وفدها انضم إلى مقدمي مشروع القرار A/HRC/49/L.9 بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يكتسي أهمية خاصة في ضوء الحالة الراهنة في أوكرانيا. وعلى الرغم من أن العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان قد مُنعوا من الاضطلاع بأنشطتهم بسبب الهجمات العسكرية المستمرة التي يشنها الاتحاد الروسي، والتي أثارت شبح الانتقام والثأر، لا يزال آخرون يوثّقون

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ترتكبها القوات المسلحة الروسية. ويعترف القرار بأهمية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في حالات النزاع وما بعد النزاع وتترتب عليه آثار عملية في حالة أوكرانيا في سياق التصدي للعدوان الروسي المستمر.

25- وأضافت المتحدثة إن وفدها يرحب باعتماد مشروع القرار A/HRC/49/L.29 بشأن حقوق الطفل وجمع شمل الأسرة. فنتيجة للعدوان الروسي، حُرم الأطفال الأوكرانيون من الحق في أن يكبروا في بيئة أسرية. وأصبح ما يقدر بنحو 1,5 مليون طفل أوكراني لاجئين في البلدان المجاورة ونزح 2,5 مليون طفل داخلياً. وفر ملايين النساء والأطفال من البلد، تاركين وراءهم الأزواج والآباء. وفي 19 آذار/مارس 2022، رحّلت قوات الاحتلال الروسية بصورة غير قانونية 389 2 طفلاً من الأراضي المحتلة في مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك إلى الاتحاد الروسي. وقالت إن التهجير القسري للمدنيين إلى أراضي الدولة المعتدية يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني الدولي. والاتحاد الروسي لا يحرم الأطفال الأوكرانيين من الرعاية الأبوية بتدمير منازلهم وقتل آبائهم فحسب، بل يعرض حياتهم أيضاً لمزيد من الخطر بترحيلهم. وزادت المتحدث قائلة إن سلطات إنفاذ القانون تحقق في عمليات اختطاف للأطفال وغيرها من جرائم الحرب التي يرتكبها المحتلون الروس ضد المدنيين، وأن الجناة سيقدمون إلى العدالة.

26- وكما ورد في مشروع القرار، يقع على عاتق الدول التزام بضمان عدم فصل الأطفال عن أسرهم ضد إرادتهم، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الكامنة وراء الانفصال والامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى انفصال الأسر. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتنفيذ مشروع القرار تنفيذاً فعالاً بغية ضمان عدم حرمان الأطفال أبداً من الحق في أن يكبروا في بيئة أسرية نتيجة للخيارات الخبيثة للأشرار.

27- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): أشار إلى مشروع القرار A/HRC/49/L.35 بشأن الحق في السكن اللائق، وقال إن بلده لا يزال يعترف بهذا الحق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، وفق ما هو محدد في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يزال ملتزماً بالوفاء بالتزاماته بموجب ذلك الصك. غير أن وفده يأسف لعدم قبول مقترحاته المتعلقة بالفقرة 3. ومع أنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أن جميع حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ويعزز بعضها بعضاً، فهو يرى أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي يجري إعمالها تدريجياً، لا تصلح لكي يُفصل فيها من جانب طرف ثالث بنفس الطريقة التي تسري على الحقوق الأخرى. وعملت حكومة المملكة المتحدة على إنفاذ العهد من خلال مجموعة من التدابير التشريعية والإدارية الرامية إلى تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المعترف بها فيه تدريجياً. ولا تشترط المادة 2 من العهد على الدول الأطراف أن تدمج العهد في قانونها المحلي، ولم تفعل المملكة المتحدة ذلك. ومع ذلك، انضم وفده إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

28- **السيد كروننفيلد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده فخور بتأييد معظم مشاريع القرارات التي نظر فيها في إطار البند 3 من جدول الأعمال. وأضاف أن مشاريع القرارات التي اعتمدها المجلس لا تغير الحالة الراهنة للقانون الدولي التقليدي أو العرفي ولا تنشئ التزامات قانونية جديدة. وأي إعادة تأكيد لصكوك سابقة لا تنطبق إلا على الدول التي أكدتها في البداية. وتؤيد الولايات المتحدة التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وذكّر المتحدث بأن خطة عام 2030 مثّلت وثيقة غير ملزمة لا تنشئ حقوقاً أو التزامات بموجب القانون الدولي. وقال إن وفده لا يزال يعارض الإشارات إلى "الحق في التنمية"، التي ليس لها معنى دولي متفق عليه. فالولايات المتحدة ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا يجوز التقاضي بشأن الحقوق الواردة في هذا العهد أمام محاكم الولايات المتحدة. واستطرد المتحدث قائلاً إن الصياغة المستخدمة في القرارات لا تسهم في فهم بلده لالتزاماته بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأضاف أن وفده

يفسر الإشارات إلى "الحق في الخصوصية" على أنها تعني الحماية المنصوص عليها في المادة 17 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ويفهم الإعراب عن القلق إزاء التدخل في أدوات إخفاء الهوية والتشفير على أنه يشير تحديداً إلى الحالات التي يكون فيها هذا التدخل تعسفياً أو غير قانوني. وتنطبق تلك التوضيحات المتعلقة بمشاريع القرارات التي بُحثت في إطار البند 3 من جدول الأعمال بنفس القدر، وفي حدود صلتها بالموضوع، على مشاريع القرارات التي بُحثت في إطار البندين 4 و10 من جدول الأعمال.

29- **السيدة أديكاري** (نيبال): قالت إن وفدها يشعر بالسرور بأن لاحظ أن معظم مشاريع القرارات التي بُحثت فيها في إطار البند 3 من جدول الأعمال قد اعتُمدت بتوافق الآراء. وقالت إن وفدها انضم إلى مقدمي العديد من مشاريع القرارات التي جرى بحثها في إطار هذا البند من جدول الأعمال وصوت لصالح جميع مشاريع القرارات المطروحة للتصويت.

30- وأضافت المتحدثة قائلة إن نيبال، بصفتها عضواً في حركة بلدان عدم الانحياز، قد سُرّت باعتماد مشروع القرار A/HRC/49/L.10 المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإعلان الحق في التنمية. وقالت إن بلدها يرى أن جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتداخلة ويعزز بعضها بعضاً. وينبغي تعميم مراعاة الحق في التنمية على جميع المستويات ومعالجته على قدم المساواة مع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبينما يسعى العالم إلى العودة إلى الحياة الطبيعية في أعقاب جائحة كوفيد-19، يحتاج المجتمع الدولي إلى التعاون وإظهار التضامن للقضاء على أوجه عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة وإعادة البناء بشكل أفضل، دون ترك أحد خلف الركب.

31- **السيد إرمين** (الاتحاد الروسي): قال إن مشروع القرار A/HRC/49/L.31/Rev.1 المتعلق بمكافحة التضليل الإعلامي يتسم بأهمية بالغة. ففي السنوات الأخيرة، سعت البلدان الأوروبية والولايات المتحدة إلى استخدام أي وسيلة ممكنة للقضاء على المعارضة في وسائط الإعلام. واختفت حرية التعبير وحرية الوصول إلى المعلومات من المشهد المعلوماتي العالمي.

32- وشُنت مؤخراً ضد الاتحاد الروسي حرب إعلامية واسعة النطاق. وفي خضم موجة دعائية، نقلت وسائل الإعلام الغربية وأسيادها الحكوميون صوراً لدونباس كدليل على تأثير الإجراءات الروسية في أوكرانيا. وأشار المتحدث إلى أن الإنترنت مليء بمقاطع فيديو يُزعم أنها تصور الضربات الروسية ضد المناطق السكنية في حين أنها سُجّلت في أجزاء أخرى من العالم. ونُشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي أدلة لإنتاج "أخبار مزيفة" لتشويه صورة العملية الخاصة لبلده في أوكرانيا. وتنشر وسائل الإعلام الأوكرانية والغربية الآن سيلاً لا نهاية له من "الأخبار الزائفة" في محاولة لإخفاء حقيقة أن الأفراد العسكريين والقوميين الأوكرانيين يستخدمون المركبات والمباني المدنية لأغراض عسكرية. ففي نيكولاييف، على سبيل المثال، جرى تصوير جنود أوكرانيين يرتدون معدات قتالية وهم يجلسون داخل سيارة إسعاف. وفي أومان استخدم نشطاء أوكرانيون كنيساً يهودياً كمخبأ ومستودع للذخيرة.

33- ومن ثم، فإن العديد من أحكام القرار تبدو أكثر أهمية من أي وقت مضى. واختتم المتحدث قائلاً إن الحملة المنهجية التي تشنها كييف ومحركو الدمى الغربيون من أجل تشويه إجراءات بلده في أوكرانيا ما هي إلا أداة يضرون بها أنفسهم.

البند 4 من جدول الأعمال: حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها *(تابع)*
(A/HRC/49/L.13 و A/HRC/49/L.30 و A/HRC/49/L.36 و A/HRC/49/L.37)

مشروع القرار A/HRC/49/L.13: حالة حقوق الإنسان في بيلاروس في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية لعام 2020 وفي الفترة التي تلتها

34- **السيد بونافون** (فرنسا): عرض مشروع القرار باسم الاتحاد الأوروبي، وقال إن المجلس طلب في قراره 20/46 إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إجراء دراسة شاملة لجميع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المرتكبة في بيلاروس في سياق الانتخابات الرئاسية لعام 2020. وعلى الرغم من الظروف الصعبة، بما في ذلك عدم إمكانية الوصول إلى البلد المعني، فقد اضطلعت المفوضة السامية بولايتها بموجب القرار، بمساعدة فريق من الخبراء، وقدمت تقريراً خطياً شاملاً (A/HRC/49/71) إلى المجلس في وقت سابق من الدورة.

35- وفي ضوء تقرير المفوضة السامية، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. فمنذ عام 2020، سُجن ما يقرب من 000 40 شخص بسبب سعيهم لممارسة حقوقهم الأساسية. وأضاف المتحدث أن السلطات البيلاروسية تحتجز حوالي 100 1 سجين سياسي وأنها انخرطت في عملية قمع منهجي لوسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني، فضلاً عن الاستخدام الواسع النطاق والمنهجي للقوة والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ضد المتظاهرين والسجناء. وأجبر آلاف الأشخاص على الفرار من البلد هرباً من الاضطهاد.

36- واستطرد المتحدث قائلاً إن بيلاروس رفضت حتى الآن إجراء تحقيقات فعالة في الانتهاكات المبلغ عنها وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، وضعت حداً لتعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية) وألقت بظلال من الشك على حياد المفوضية ونزاهتها في بياناتها الأخيرة أمام المجلس. ويناقض رفض التعاون الذي تبديه بيلاروس المبادئ التي توجه عمل المجلس، بما في ذلك مبدأ الحوار والتعاون الدوليين البناءين، الذي كرسه قرار الجمعية العامة 251/60.

37- وبالنظر إلى حجم وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في بيلاروس في ظل الإفلات التام من العقاب، من الضروري أن يتمكن المجلس من مواصلة رصد الحالة من خلال الآلية القائمة، التي تعتبر تحقيقاتها ضرورية أيضاً لتقييم الأدلة المتاحة من منظور القانون الجنائي الدولي المنطبق. وينبغي أن يؤذن للمفوضة السامية بإعداد المزيد من التقارير، بما في ذلك تقارير أكثر تفصيلاً عن الحالات الفردية. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع أعضاء المجلس إلى تأييد مشروع القرار.

38- **السيد تارانذا** (المراقب عن بيلاروس): قال عند عرض التعديلات المقترحة الواردة في الوثيقتين A/HRC/49/L.36 و A/HRC/49/L.37 إن مشروع القرار يشبه إلى حد كبير قرار المجلس 20/46، الذي رفضته بيلاروس رفضاً قاطعاً بعد أن لم يبد مقدمو ذلك القرار أي اهتمام بالدخول في حوار حقيقي مع بيلاروس ورفضوا قبول أي من التعديلات التي اقترحتها. وقد اختار مقدمو مشروع القرار A/HRC/49/L.13 تجاهل الشواغل التي أثارتها بيلاروس من قبل ومواصلة ترويج قصص مخيفة عن الحالة في البلد. وعلى الرغم من أن بيلاروس ترى أن مشروع القرار برمته يحتاج إلى عدم تسييس، فقد قررت تقديم تعديلين فقط كاختبار. وإذا رفض مقدمو مشروع القرار التعديلات المقترحة، فإن دوافعهم الزائفة ونفاقهم سينكشفان للمجتمع الدولي.

39- وقال المتحدث إن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/49/L.36 يثير الانتباه إلى أن التدابير القسرية المتخذة من جانب واحد والتي فرضها مقدمو مشروع القرار على بيلاروس كان لها تأثير

سلبي على حقوق شعب بيلاروس، الذي ادعى مقدمو مشروع القرار أنهم يحاولون حمايته. فعلى سبيل المثال، انتهك الحظر المفروض على السفر الجوي بين بيلاروس والاتحاد الأوروبي حقهم في حرية التنقل. وأثرت هذه التدابير على مواطني بلدان أخرى أيضاً. وانخفضت غلة المحاصيل العالمية انخفاضاً كبيراً نتيجة للجزاءات التي تستهدف قطاع الأسمدة البوتاسية، على سبيل المثال.

40- وتتضمن الوثيقة A/HRC/49/L.37 اقتراحاً بحذف الفقرة 7 من مشروع القرار المتعلقة بتقرير منظمة الطيران المدني الدولي بشأن الحادث الذي تعرضت له رحلة مدنية في المجال الجوي البيلاروسي. وقد أُخرجت المعلومات الواردة في تلك الفقرة من سياقها من أجل إدامة فهم خاطئ للحادث ذي الصلة. وحتى قبل التحقيق في الحادث، اتهم الاتحاد الأوروبي والجهات التابعة له بيلاروس باختطاف طائرة مدنية ومنعوا من جانب واحد السفر الجوي بين بيلاروس والاتحاد الأوروبي. بيد أن منظمة الطيران المدني الدولي خلصت في تقريرها إلى أن السلطات البيلاروسية لم تجبر الطائرة على الهبوط. ومن ثم يفتقر حظر الطيران للشرعية، ويعكس مشروع القرار محاولة من مقدميه لحفظ ماء الوجه. وتشكل الطريقة التي اعتُمد بها حظر الطيران وبقاؤه سارياً رغم نشر تقرير منظمة الطيران المدني الدولي سابقة خطيرة في مجال سلامة الطيران المدني.

41- **السيد بونافون** (فرنسا): قال إن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين لا يوافقون على التعديلات المقترحة وطلب إلى المجلس أن يطرح كل تعديل للتصويت.

42- **الرئيس:** قال إن أربع دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 300 984 2 دولار. ودعا أعضاء المجلس إلى الإدلاء ببيانات عامة بشأن مشروع القرار والتعديلات المقترحة.

43- **السيد تشيرنياكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعتبر مشروع القرار ذاتياً وأحادي الجانب وغير دقيق. والاتحاد الروسي يشاطر تماماً الشواغل التي أثارتها بيلاروس فيما يتعلق بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية التي فرضها الغرب على بيلاروس. وهذه التدابير تنتهك حقوق المواطنين البيلاروسيين العاديين ومن شأنها بلا شك أن تبطئ تقدم البلد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذه الأسباب، يؤيد وفده التعديلات المقترحة على مشروع القرار.

44- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن من الأهمية بمكان تجديد ولاية المفوضة السامية للإبلاغ عن الحالة في بيلاروس، التي تشهد مأساة إنسانية. فمنذ الانتخابات الرئاسية المزورة في عام 2020، ظل الشعب البيلاروسي يتحدى بشجاعة وبصورة سلمية نظام لوكاشينكو الاستبدادي ويدعو إلى احترام حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي وإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وقد رد النظام بحملة قمع مكثفة ووحشية، شملت الاحتجاز غير العادل لأكثر من 000 34 شخص، والقتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والقرصنة الجوية، وغيرها من الانتهاكات، وكلها ارتكبت في ظل الإفلات التام من العقاب. وفي الآونة الأخيرة، شرعت السلطات في سجن المواطنين البيلاروسيين الذين تجرأوا على الاحتجاج على تواطؤ السلطات في الحرب غير المبررة التي شنها نظام بوتين ضد أوكرانيا. ويجب توثيق انتهاكات حقوق الإنسان هذه لكي يحاسب مرتكبوها محاسبة كاملة. والجزاءات المحددة الأهداف التي فرضت على بيلاروس هي استجابة ترمي إلى مواجهة حالة حقوق الإنسان المتردية في البلد، وليست السبب في ذلك. وأضافت المتحدثة أن وفدها يحث كل عضو في المجلس على تأييد مشروع القرار ورفض التعديلات المقترحة من بيلاروس، التي تشكل محاولة لصرف الانتباه عن أعمال النظام البغيضة.

45- **السيدة فيليبينكو** (أوكرانيا): قالت إن أوكرانيا تشاطر الشواغل التي أثيرت بشأن الانتهاكات المستمرة للحريات الأساسية في بيلاروس وتعرب عن أسفها لتفاقم هذه الانتهاكات بسبب دعم السلطات

البيلاروسية للغزو الواسع النطاق لأوكرانيا الذي شنته روسيا. وقالت إن وفدها يود أن يثني على مقدمي مشروع القرار لتضمينهم المشروع فقرة تدين إنكار حقوق وحريات أولئك الذين يعبرون سلمياً عن احتجاجهم أو يتكلمون علنا ضد النزاع المسلح في أوكرانيا الناجم عن العدوان الروسي. وقد أظهرت دراسات استقصائية عديدة أن الغالبية العظمى من مواطني بيلاروس يعارضون مشاركة بيلاروس في الحرب التي تقودها روسيا ضد أوكرانيا. وقالت المتحدثة إن بلدها يدعو السلطات البيلاروسية إلى الاستماع إلى صوت الشعب بدلاً من قمعه. ويظل بلدها على استعداد، في انتظار ذلك، لدعم جميع الجهود المجدية الرامية إلى تيسير تجديد امتثال بيلاروس لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ومشروع القرار عنصر حاسم في هذه العملية. ومن ثم سيؤيد وفدها القرار ويدعو جميع أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوها.

46- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): قال إن بلده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء التدهور المأساوي لحالة حقوق الإنسان في بيلاروس منذ الانتخابات الرئاسية لعام 2020. وقد أظهر نظام لوكاشينكو باستمرار عدم احترام الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وهو يمضي في تقديم دعم واسع النطاق للهجوم غير المبرر والمتعمد الذي شنته روسيا ضد أوكرانيا. وفي أعقاب ذلك العدوان، أظهر شعب بيلاروس شجاعة هائلة. وقد قوبلت احتجاجاته المشروعة بحملة قمع مكثفة على حرية التعبير.

47- وأضاف المتحدث أن تقرير المفوضة السامية يبيّن أن حجم الأزمة في بيلاروس لم يسبق له مثيل. وقد تورطت السلطات البيلاروسية في انتهاكات منهجية للحق في حرية التعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة. ونفذت آلاف الاعتقالات التعسفية وأبدت تجاهلاً للإجراءات القانونية الواجبة. وحُرم السجناء من الرعاية الطبية والغذاء والماء وتعرضوا للعنف البدني والجنسي. وعلى الرغم من الشواغل التي أثارتها الأمم المتحدة، لم يُحقق في أي ادعاء بشأن سوء المعاملة. ومن الواضح أن خطورة الحالة تبرر تجديد ولاية المفوضة السامية المتعلقة بتقديم تقارير في هذا الصدد كوسيلة للمساعدة على ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان. وأعرب المتحدث عن أسف وفده لتقديم بيلاروس تعديلين على مشروع القرار بغية صرف الانتباه عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكب، وحث أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار بصيغته الحالية.

48- **السيد بونافون** (فرنسا): تحدث باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي هي أعضاء في المجلس، وقال إن مشروع القرار هو ثمرة مفاوضات مفتوحة وشفافة وشاملة. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي كان دعا وفد بيلاروس إلى تقديم تعليقاته على النص، لكنه رفض ذلك. وتتعلق التعديلات المقترحة بمسائل لم تثرها بيلاروس أو أي دولة أخرى أثناء المفاوضات.

49- وقال المتحدث إنه لا يمكن قبول التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/49/L.36 لأنه لا يندرج ضمن نطاق مشروع القرار. وعلاوة على ذلك، فهو غير صحيح من الناحية الواقعية وله دوافع سياسية. والتدابير التقييدية التي فرضها الاتحاد الأوروبي على بيلاروس هي تدابير محددة الأهداف ومتناسبة وتتماشى مع القانون الدولي. وهي تستهدف فقط الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ سياسات أو أنشطة غير قانونية. وتستند جميع قوائم جزاءات الاتحاد الأوروبي إلى أدلة دامغة، ويجري استعراضها بانتظام ويمكن الطعن فيها أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي. والقصد من التدابير المفروضة على بيلاروس هو وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكب في البلد، بموازاة مع تجنب العواقب السلبية التي قد تمس بأفراد غير الجناة.

50- وأضاف المتحدث أن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/49/L.37، الرامي إلى حذف الفقرة 7 من مشروع القرار، المتعلقة بالحادث الذي شهدته رحلة جوية مدنية في المجال الجوي البيلاروسي، غير مقبول أيضاً. وخلال الحادث المذكور، ألقت السلطات البيلاروسية القبض تعسفاً على معارض بيلاروسي وشريكته واحتجزتهما. ولذلك فالفقرة 7 تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان وتندرج ضمن نطاق

مشروع القرار. ولم تخرج المعلومات الواردة في تلك الفقرة بأي حال من الأحوال من سياقها. وتشير الفقرة إلى الاستنتاجات الواردة في تقرير منظمة الطيران المدني الدولي، التي نشرت تفاصيلها على الموقع الرسمي لمنظمة الطيران المدني الدولي. والواقع أن صياغة هذه الاستنتاجات أقوى من الصياغة المستخدمة في مشروع القرار. ومن الواضح أن التعديل المقترح له دوافع سياسية ويقصد به تقويض الاستنتاجات الواردة في تقرير منظمة الطيران المدني الدولي.

51- ولكل هذه الأسباب، يدعو الاتحاد الأوروبي أعضاء المجلس إلى التصويت ضد التعديلات المقترحة وتأييد مشروع القرار بصيغته الحالية.

52- **الرئيس:** دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

53- **السيدة بيلسكايا** (المراقبة عن بيلاروس)**:** قالت إن مشروع القرار لا معنى له ولن يتسم بالشرعية في حال اعتماده، لأنه يتضمن أحكاماً تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار 141/48. ومن الواضح أن القصد منه هو نشر تقييم غربي حصري للحالة في بيلاروس في محاولة لتبرير الجزاءات غير المشروعة التي فرضت على البلد والتسبب في مزيد من التدهور في حالة حقوق الإنسان، بهدف إشعال فتيل ثورة وإحداث انقلاب. وسيشمل تنفيذ مشروع القرار إنشاء أمانة مستقلة بتكلفة تقارب 3 ملايين دولار. وبعبارة أخرى، يتمثل القصد من مشروع القرار في إضفاء الشرعية على تمويل الأمم المتحدة لكيان مناهض لبيلاروس.

54- وتقوّض هذه القرارات التعاون الدولي وتروج لما يُزعم أنه نظام دولي قائم على القواعد، وهو مفهوم غير مقبول عالمياً بسبب تنوع التقاليد والثقافات السياسية في جميع أنحاء العالم. فالمحاضرات الأخلاقية التي يلقيها الغرب في ميدان حقوق الإنسان تؤدي إلى التمييز ضد دول بعينها وتخلق النزاعات. ويُقوِّض هذا التمييز مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول ومن شأنه أن يدمّر منظومة الأمم المتحدة في نهاية المطاف. وتساءلت المتحدثة عن السبب غير الواضح الذي يجيز به النظام الدولي لحقوق الإنسان لما يُسمى بالديمقراطيات الناضجة التنصل من التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أن تزايداً هائلاً في انتهاكات حقوق الإنسان قد حدثت في العديد من البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار. وكان للجزاءات غير المشروعة التي فرضها الغرب أثر سلبي على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن تكون لها عواقب إنسانية طويلة الأجل. وينبغي للمجلس أن يركز اهتمامه على تلك الاتجاهات المثيرة للقلق.

55- وينبغي ألا يكون المجلس محفلاً لتصفية الحسابات السياسية ووصم فرادى البلدان. ولا تزال بيلاروس منفتحة على إجراء حوار صادق مع جميع الأطراف المعنية، ولكن ليس في إطار مشاريع قرارات مثل مشروع القرار قيد النظر. ودعت المتحدثة جميع أعضاء المجلس إلى رفض مشروع القرار.

56- **الرئيس:** دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/49/L.36.

57- *وبناء على طلب ممثل فرنسا، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، باكستان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كازاخستان، كوبا.

المعارضون:

ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بولندا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، غامبيا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون:

الأرجنتين، أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، بنن، السنغال، السودان، الصومال، غابون، قطر، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند.

58- *ورُفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/49/L.36 بأغلبية 20 صوتاً مقابل 8 أصوات، وامتناع 19 عضواً عن التصويت.*

59- **الرئيس:** دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/49/L.37.

60- *وبناء على طلب ممثل فرنسا، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا.

المعارضون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بولندا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، غامبيا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الممتنعون:

أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، بنن، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، السنغال، السودان، الصومال، غابون، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند، هندوراس.

61- *ورُفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/49/L.37 بأغلبية 20 صوتاً مقابل 5 أصوات، مع امتناع 22 عضواً عن التصويت.*

62- **الرئيس:** دعا المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/HRC/49/L.13.

البيانات التي أدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

63- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن حكومته لا تزال تشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في بيلاروس ودعا السلطات البيلاروسية إلى التعاون الكامل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من آليات الأمم المتحدة ذات الصلة. وقال إن وفده سيصوت مؤيداً لمشروع القرار وهو ممتن لمقدميه لأخذهم في الاعتبار تعليقاته على المشروع الأول للنص. ومع ذلك، أعرب عن أسفه لإدراج لغة جديدة زادت من استقطاب النقاش وتسييسه. وقال إن وفده يود أن يبرز أهمية اعتماد نهج يشجع الحوار والتعاون، بما في ذلك مع البلد المعني بمشروع القرار، بغية تعزيز صوت المجلس.

64- **السيد تشيرنياكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن مشروع القرار يعكس محاولة أخرى لتسييس عمل المجلس وممارسة الضغط على بيلاروس من أجل زعزعة استقرار الحالة السياسية في البلد. وأعرب عن قلق وفده العميق إزاء الطريقة التي يستخدم بها الاتحاد الأوروبي المجلس علناً للتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. فمن الذي أعطى للمجلس صلاحية تحديد شرعية سلطات وطنية انتُخبت على النحو الواجب؟

65- وتابع قائلاً إن الخبراء الذين عينتهم المفوضة السامية قد أظهروا بالفعل تحيزهم السياسي. وليس من الواضح لماذا ينبغي الاستمرار في تحويل موارد المفوضية المحدودة أصلاً إلى تغطية عملهم. وقال إن تقرير المفوضة السامية، الذي لا يستند إلى زيارة إلى البلد المعني، مليء بالادعاءات التي لا أساس لها من الصحة. وقد تجاهل الجهود التي تبذلها السلطات البيلاروسية للتحقيق في أحداث عام 2020، وكذلك الأدلة التي تربط إثارة الاضطرابات الجماهيرية بعدد من العواصم الأوروبية.

66- وقال المتحدث إن مشروع القرار لا يشجع الحوار البناء مع البلد المعني. وبدلاً من ذلك، أثار العداء تجاه بيلاروس، التي كان خطؤها الوحيد هو اتباع سياساتها الخارجية والداخلية بصورة مستقلة عن الاتحاد الأوروبي. وأضاف المتحدث أن رفض مقدمي مشروع القرار للتعديلات المقترحة وكيلهم اتهامات لا أساس لها ضد السلطات البيلاروسية أمر غير مقبول. وقال إن وفده لا يستطيع أن يوافق على النهج الذي اتخذه مقدمو مشروع القرار ويطلب إجراء تصويت عليه. وقال إن وفده سيصوت ضده ويدعو جميع أعضاء المجلس إلى أن يحذوا حذوه.

67- **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا): قال إن وفده يود أن يعرب عن تضامنه مع بيلاروس حكومة وشعباً وأن يحثهما على مواصلة الدفاع عن سيادتهما وتقرير مصيرهما. وأضاف أنه يرفض فرض قرارات، من قبيل القرار قيد النظر، تستند بوضوح إلى حسابات جيوسياسية. فهي دليل على الكيل بمكيالين السائد في تناول موضوع حقوق الإنسان وعلى تسييس القوى الغربية وحلفائها لحقوق الإنسان، فضلاً عن تدخلها في الشؤون الداخلية للدول. ولذلك يؤيد وفده التعديلات التي قدمت وسيصوت ضد مشروع القرار.

68- **السيد جاو** جانغ (الصين): قال إن وفده يؤيد الطلب الذي قدمه الاتحاد الروسي لإجراء تصويت على مشروع القرار. وقد عارضت الصين دائماً التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتقويض سيادتها. ومشروع القرار يكرر التأكيدات الواردة في قرار العام الماضي بشأن نفس الموضوع، ويتجاهل جهود وإنجازات حكومة بيلاروس في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا يعكس بصورة عادلة وموضوعية تطور حقوق الإنسان في البلد، ويتجاهل أن فرض تدابير قسرية انفرادية قد قوض على نحو خطير حقوق الإنسان الواجبة للشعب البيلاروسي. ولن يؤدي هذا التسييس لقضايا حقوق الإنسان إلا إلى تفاقم مناخ المواجهة في مجلس حقوق الإنسان وتشويه مصداقيته. وقال المتحدث إن وفده سيصوت ضد مشروع القرار.

69- **السيد كونستانت روزاليس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الحالة في بيلاروس ظلت موضع تدخل مستمر من جانب المؤيدين لمشروع القرار، مما يضر بحقوق الإنسان الواجبة لشعب بيلاروس. وأضاف أن الشعب البيلاروسي هو الذي عليه أن يقرر مستقبله من خلال هيئاته المختصة وهياكله السياسية. وزاد قائلاً إن مشروع القرار جزء من حملة متواصلة يشنها الاتحاد الأوروبي لاستخدام حقوق الإنسان كذريعة لتقويض الحكومة الشرعية في بيلاروس وتشويه الحالة الفعلية لحقوق الإنسان في البلد، استناداً إلى معلومات ملفقة من مقدمي النص، والمفوضية السامية، وبعض المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. واعتبر المتحدث أن إسناد سلطات قضائية إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان، لتمكينها من جمع الأدلة المزعومة وحفظها بغية تقديم مواطنين بيلاروسيين إلى المحاكم، يشكل سابقة خطيرة ويتعارض مع مبادئ معاملة مواطني الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن يستند عمل المجلس إلى حوار وتعاون حقيقيين مع جميع دوله الأعضاء، في ظل الاحترام الكامل لمقاصد

ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقال المتحدث إن أعضاء المجلس يدركون تماماً تعاون السلطات البيلاروسية مع جميع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها المفوضية السامية، وأن مشروع القرار ليس سوى محاولة جديدة لتسييس عمل المجلس. وخلص إلى أن وفده سيصوت ضد مشروع القرار وحث الأعضاء الآخرين على أن يحذوا حذوه.

70- *وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بنن، بولندا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، غامبيا، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا.

الممتنعون:

أرمينيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، السنغال، السودان، الصومال، غابون، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند.

71- *واعتُمد مشروع القرار A/HRC/49/L.13 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 19 عضواً عن التصويت.*

مشروع القرار A/HRC/49/L.30: حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

72- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): عرض مشروع القرار باسم مقدميه الرئيسيين، وهم الأردن، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، والكويت، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، ووفد بلده، وقال إن الوحشية والأهوال التي لوحظت في الأسابيع الأخيرة في أوكرانيا ينبغي أن تفيد في تذكير الجميع بأن الشعب الذي يعيش في سوريا قد تعرض لهجمات مماثلة لأكثر من عقد من الزمان. ولا يمثل العاملون الطبيون في المستشفيات، والمعلمون والطلاب في المدارس، والأشخاص الذين يؤدون الصلاة في المساجد، والأطفال الصغار في المنازل، وعروس في يوم زفافها، وأخواتها الأربع الصغيرات، الذين لقوا حتفهم في البلد سوى فئة قليلة ممن لقوا نفس المصير على نحو مأسوي في الأشهر الستة الماضية، وفقاً لما ورد في أحدث تقرير للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/49/77). ولم تسلم من أهوال النزاع أي عائلة سورية. ويجب على المجلس أن يعالج تلك الحالة المأساوية وأن يبعث برسالة واضحة إلى الشعب السوري مفادها أنه لم ينس. وأضاف المتحدث أن من الأهمية بمكان أن مشروع القرار سيفضي إلى تجديد ولاية لجنة التحقيق، التي لا يزال عملها الممتاز في مجال التوثيق حيوياً. وحث المتحدث جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار.

73- **الرئيس:** قال إن 14 دولة انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 700 104 7 دولار.

74- **السيد بونافون** (فرنسا): أدلى ببيان عام قبل التصويت باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي هي أعضاء في المجلس، وقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد مشروع القرار تأييداً كاملاً. فبعد

مرور أحد عشر عاماً على بداية النزاع، لا تزال حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في سوريا كارثيين ولا يزال الأمر يتطلب اهتماماً كاملاً من جانب هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، التي وثقت الخسائر البشرية المأساوية الناجمة عن القمع المنهجي الذي يمارسه النظام السوري ضد شعبه. وفي بلد يبلغ عدد سكانه 21 مليون نسمة، فقد ما لا يقل عن 000 350 شخص حياتهم واختفى 000 150 شخص. وأصبح نحو 6 ملايين سوري لاجئين ونزح نفس العدد داخلياً. وأدان الاتحاد الأوروبي الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي ترتكبها جميع أطراف النزاع، لا سيما النظام السوري وحلفاؤه، بما في ذلك روسيا.

75- وتابع قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتركيز مشروع القرار على حالة النساء والفتيات والأطفال والأشخاص المحتجزين والأشخاص المختفين. ووثَّق التقرير الأخير للجنة التحقيق مرة أخرى بوضوح الانتهاكات الجسيمة والخطيرة التي ارتكبها النظام وحلفاؤه في جميع أنحاء سوريا، وكذلك تلك التي ارتكبتها جهات فاعلة غير حكومية، بما في ذلك الجيش الوطني السوري. ويتسم عمل لجنة التحقيق بأهمية حاسمة لضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. وقال إن مشروع القرار يتضمن أيضاً الإعراب عن الأسف إزاء استمرار الأزمة الإنسانية في سوريا ويدعو إلى إتاحة وصول المساعدات الإنسانية على نحو آمن وكامل وغير مقيد. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً ما تضمنه مشروع القرار من دعوة إلى وقف كامل وفوري وعام لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، وأكد من جديد أن التوصل إلى حل سياسي موثوق ومستدام وشامل، استناداً إلى قرار مجلس الأمن 2254(2015)، هو وحده الذي يمكن أن يحقق سلاماً دائماً في سوريا. ودعا المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

76- **السيدة تايلور** (الولايات المتحدة الأمريكية): أدلت ببيان عام قبل التصويت، وقالت إن وفدها يؤيد بقوة تجديد ولاية لجنة التحقيق، التي قدمت تقارير ممتازة على الرغم من رفض النظام المستمر التعامل معها أو تمكينها من الوصول اللازم. وأضافت أنها تحثّ جميع الوفود على التصويت لصالح مشروع القرار في حالة طُلب إجراء تصويت. وأوضحت أن تقديم النص يتزامن مع الذكرى الحادية عشرة للقمع العنيف للانتفاضة السلمية. وهو بمثابة تذكير بما تكبده المدنيون السوريون وما يزالون يتحملونه من التداعيات الهائلة للمعاناة والنزوح والصدمة.

77- وأفادت لجنة التحقيق بأن البلد غير آمن للعائدين الذين قد يتعرضون للانتقام من جانب النظام، بما في ذلك عن طريق الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري والتعذيب والعنف الجنسي ومصادرة الممتلكات والتجنيد الإجباري. ويتناول مشروع القرار بحق مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في البلد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية، وتعذيب المحتجزين، وإساءة معاملتهم، لا سيما في المرافق التي يديرها جهاز المخابرات العسكرية السورية. وحثّت المتحدثة السلطات السورية على توضيح مصير ومكان وجود مئات الآلاف من الأشخاص الذين فُقدوا في سوريا. وشددت على الحاجة إلى حل سياسي للنزاع يستوعب الجميع ويشمل الإفراج عن جميع السوريين المحتجزين تعسفياً. وختمت قائلة إن الولايات المتحدة تواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري في المطالبة بالمساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

78- **الرئيس**: دعا الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

79- **السيد علاء** (المراقب عن الجمهورية العربية السورية): قال إن مشروع القرار نموذج للقرارات المسيسة التي تتعارض مع مبادئ العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية التي قام عليها عمل مجلس حقوق الإنسان وأرساها قرار الجمعية العامة 251/60. فعلى غرار القرارات السابقة بشأن نفس الموضوع، يشكّل مشروع القرار نموذجاً لولاية مسيّسة أُنشئت ومُوّلت بمساهمات مخصصة وتُستثمر في خدمة أجندات الدول الراعية. ويبني مشروع القرار استنتاجاته على تقارير ما يسمى بلجنة التحقيق الدولية، التي تزخر باتهامات

موجّهة إلى حكومة بلده تقوم على التضـــليل ونشـــر الأكاذيب. وقال المتحدّث إن تأكيد النص على التزام قوي بالاحترام الكامل لسـيادة الجمهورية العربية السـورية واسـتقلالها ووحدتها وسـلامة أراضـيها يتناقض تناقضاً صارخاً مع مواقف الدول الراعية التي تنتهك السيادة السورية وتهدد وحدة البلد وسلامة أراضيه.

80- وأضـاف المتحدث أن حالة حقوق الإنسـان في البلد ما هي إلا نتيجة لعوامل محددة في مقدمتها الإرهاب الذي يدعمه ويموّله مقدمو مشـــروع القرار. وقال إن تقارير لجنة التحقيق تتجاهل أعمال العدوان والاحتلال والحصـار الاقتصـادي الذي تفرضـه البلدان الراعية ودعمها للجماعات الانفصـالية ونهبها للموارد والثروات الوطنية. وأكد أن حكومة الجمهورية العربية السـورية مسـتمرة في تحمل كامل مسـؤولياتها في حماية مواطنيها من الإرهاب والعدوان والاحتلال وفي تلبية احتياجاتهم الأساسية بالإمكانات المتاحة. وتابع المتحدث قائلاً إن الحكومة مسـتمرة في مسـار المصـالحة والتسـوية وأنها تتخذ التدابير اللازمة لتمكين المواطنين المهجرين من العودة إلى بلدهم. ومع اختتام الجولة السابعة من اجتماعات لجنة مناقشة الدستور مؤخراً في جنيف، يتعيّن التأكيد أن نجاح أعمال اللجنة يتطلب التزاماً بعدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للبلد واحترام الحق الحصري للشعب السوري في تقرير مستقبل بلده.

81- وذكر المتحدث أن البلدان التي كانت طرفاً في نشـــوء واســـتمرار الأزمة في الجمهورية العربية السورية لا تمتلك الأهلية الأخلاقية ولا السياسية لارتداء قناع الإنسانية الزائف. وأضـاف أن إشـارة ممثل الولايات المتحدة إلى حالات الاختفاء والتعذيب تذكّره بما وقع في معتقل غوانتانامو. وختم قائلاً إن وفده يعارض اعتماد مشروع القرار وتمديد ولاية لجنة التحقيق، التي تفتقر أنشطتها إلى المصداقية والموضوعية. ودعا أعضاء المجلس إلى التصويت ضد مشروع القرار.

البيانات التي أدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

82- **السـيد تشـيرنياكوف** (الاتحاد الروسـي): قال إنه كلما نوقشـت الحالة في سـوريا إلا وأصـبحت المعايير المزدوجة واضـــحة. واعتبر أن مشـاريع القرارات المنحازة سـياسـياً التي قُدمت مراراً وتكراراً، مع بعض التعديلات التجميلية القليلة، تسـعى إلى تحقيق هدف وحيد يتمثل في ممارسـة ضـغط إضـافي على الحكومة السـورية. واعتماد هذه النصـوص ثلاث مرات في السـنة لا يقدم أي إسـهام مفيد على الإطلاق ولا يرتبط بأي حال من الأحوال برغبة حقيقية في حماية حقوق الإنسان.

83- وفي حين أن مشـــروع القرار يؤكد من جديد الالتزام بالاحترام الكامل لســـيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، فإن مقدمي مشروع القرار لم يكتبوا كلمة واحدة عن احتلال حلفائهم في منظمة حلف شـمال الأطلسـي (الناتو) لمسـاحة كبيرة من الأراضـي السـورية ورعاية الحركات الانفصالية هناك. وتضمنت الوثيقة إعراباً عن القلق إزاء الأزمة الإنسانية والصعوبات التي يواجهها المدنيون، لكنها التزمت الصمت التام إزاء اتخاذ الدول الغربية إجراءات قسرية أحادية الجانب ضد سوريا بهدف التسبب في انهيار اقتصـاد البلد. وهذه السـياسـة هي التي تسـببت في أكبر قدر من المشـقة للمواطنين المسـالمين في البلد، لأنها أثّرت على إمكانية حصولهم على الغذاء والأدوية وقوّضت الهياكل الأساسية الحيوية.

84- ويتضـمن مشروع القرار اتهامات لا أساس لها من الصـحة تتجاهل جهود السلطات للعمل عبر خطوط المواجهة لدعم عودة اللاجئين والمهجرين، بما في ذلك إعلان العفو. وفي الوقت نفســـه، تجاهلت أحداث سجن الصـناعة ومقتل عامل طبي في مخيم الهول في كانون الثاني/يناير 2022، والتصـدير غير القانوني للحبوب والنفط من سوريا، والهجمات التي تشنها إسرائيل، وقصـف المباني السكنية في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة السورية. وقد أسفرت هذه الأعمال عن وفاة مواطنين مسالمين، بمن فيهم نساء وأطفال. وسيكون من المحرج حقاً أن ينتقد مقدمو النص حلفاءهم.

85- وكثيراً ما تجاوزت لجنة التحقيق ولايتها، بزعمها أن السلطات استخدمت أسلحة كيميائية وتعليقها على العملية السياسية في البلد. وقال المتحدث إن الحالة في سوريا معقدة وإن البلد بحاجة إلى المساعدة في أعقاب حربه ضد الإرهاب الدولي. وأضاف أن وفده لا يرى كيف يمكن لنهج منحاز سياسياً أن يساعد في توحيد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية، والتغلب على الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها البلد، وإنهاء الأزمة الإنسانية. وذكر أن نص المشروع يتسم بالمواجهة ويؤدي إلى نتائج عكسية. وعلى الرغم من التعليقات العديدة التي أبديت بانتظام بشأن صياغة مشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع، لا تزال النصوص كما هي أساساً. واعتبر المتحدث أن مشروع القرار غير متوازن إلى حد لا يمكن معه تحسينه بإدخال تعديلات. وخلص إلى أن وفده يطلب طرح مشروع القرار للتصويت ويعتزم التصويت ضد اعتماده. ودعا جميع الوفود إلى أن تحذو حذوه.

86- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن أحدث النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق وتدهور حالة حقوق الإنسان في سوريا تثير قلق وفده. وأدان بأشد العبارات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة هناك، وشجع جميع الأطراف على تنفيذ وقف كامل وفوري ووطني لإطلاق النار كشرط مسبق للتوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام للنزاع. ومع أن وفده يؤيد دور مجلس حقوق الإنسان، فإنه يعتقد أن مشروع القرار لا يزال غير متوازن. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان السوريين تقع بلا شك على عاتق الحكومة السورية، فلا مناص من الاعتراف بأن عدداً لا يحصى من الجهات الفاعلة الأخرى في البلد تتحمل أيضاً المسؤولية عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ومن ثم سيمتنع وفده عن التصويت على مشروع القرار، رغم أنه يؤيد لجنة التحقيق ويؤيد تجديد ولايتها. وأعرب عن أمل وفده في أن تكون مشاريع القرارات المقبلة بشأن هذا الموضوع غير انتقائية ومحايدة وموضوعية.

87- **السيد كونستانت روزاليس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفده يرفض رفضاً قاطعاً مشروع القرار، الذي صيغ بعد بضعة أشهر فقط من اعتماد القرار نفسه في الدورة الثامنة والأربعين للمجلس. وقال إن التقديم المتكرر لمشاريع قرارات ضد سوريا لم يسبق له مثيل، ومن الواضح أنه مثال على التسييس التعسفي لعمل المجلس. وفي كل دورة، وبدون موافقة البلد المعني، أهدر المجلس بلا معنى ملايين الدولارات، دون أي اعتبار للأزمة المالية التي تواجه الأمم المتحدة.

88- وأضاف أن عمل لجنة التحقيق فشل فشلاً ذريعاً. واعتبر أن اللجنة هيئة مسيسة للغاية أنتجت تقارير مستندة إلى تلفيقات ومصادر معلومات لم يُتحقق منها رفضتها سوريا. واعتبر المتحدث أن الإرهاب والتدخل والاحتلال الأجنبيين ونهب الموارد الاقتصادية وغيرها من موارد البلد هي الأسباب الكامنة وراء الأزمة في سوريا. وتسببت التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في تداعيات حقيقية جداً، بما في ذلك خلال جائحة كوفيد-19.

89- وقال المتحدث إن وفده يدين السياسة المنهجية المتمثلة في التدخل المتعمد في الشؤون الداخلية لسوريا وزعزعة استقرار البلد من خلال الاستخدام غير القانوني للقوة بهدف تقويض سلامتها الإقليمية ووحدتها وسيادتها، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأضاف أن الحل السياسي للنزاع يجب أن يقوده السوريون بأنفسهم، في حين يجب على الأمم المتحدة المساعدة في الحفاظ على السلام ومنع الإرهاب في سوريا. وأضاف أن مشروع القرار يقوض على نحو خطير مصداقية المجلس، الذي يجب أن يستند عمله إلى حوار وتعاون حقيقيين وإلى احترام مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. وقال إن وفده سيصوت ضد مشروع القرار ويحث أعضاء المجلس الآخرين على أن يحذوا حذوه.

90- **السيد جاو** جانغ (الصين): قال إن الصين ما فتئت تؤكد أن الاختلافات في ميدان حقوق الإنسان يجب أن تعالجها جميع الأطراف من خلال الحوار والتعاون البناءين. وقد عارضت الصين باستمرار تسييس حقوق الإنسان واستخدامها كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول. وذكر المتحدث أن

مشروع القرار يحتفظ بمضمون القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع، ويمارس ضغوطاً من جانب واحد على الحكومة السورية، ويحافظ على دعمه لآلية خاصة ببلد بعينه دون موافقة البلد المعني، ويتجاهل الخسائر الفادحة في صفوف المدنيين السوريين جراء الغارات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما. ولم يشر إلى التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها تلك البلدان، والتي أعاقت على نحو خطير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في سوريا وقوضت حقوق الإنسان الواجبة لشعبها. ومن ثم فإن مشروع القرار معيب للغاية ولن ييسر التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، ولن يساعد على تخفيف معاناة الشعب السوري. ولن يؤدي ذلك إلا إلى إهدار موارد قيّمة من ميزانية الأمم المتحدة. وقال إن وفده سيصوت ضد مشروع القرار.

91- **السيد روزاليس** (الأرجنتين): قال إنه بدخول الأزمة في سوريا عامها الثاني عشر، استمر ارتفاع التكلفة البشرية الناجمة عن النزاع وعدم الاستقرار. وقد أدى التصعيد الأخير في العنف وتدمير الاقتصاد، إلى جانب الأزمة الإنسانية، إلى مزيد من المعاناة في صفوف السكان المدنيين. وفي كل مناقشة للأزمة السورية، أكّدت الأرجنتين أن الحل يجب أن يكون سياسياً وليس عسكرياً. وعلى الرغم من الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة لإجراء حوار وطني بنّاء من أجل تحقيق السلام، لم يُحرز تقدم يذكر حتى الآن. ويجب على المجلس أن يواصل دعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا. وأعرب المتحدث عن ثقة وفده في أن الأطراف نفسها ستجد حلاً سياسياً لإنهاء المعاناة واستعادة سيادة البلد والسماح لسوريا بتحديد مستقبلها. وأعرب عن اقتناعه بخارطة الطريق التي انبثقت عن المناقشات التي جرت في جنيف. ومن ثم خلص إلى أن وفده سيصوت مؤيداً لمشروع القرار.

92- **السيد كوينتانيلا رومان** (كوبا): قال إنه يجب على مجلس حقوق الإنسان ألا يديم الإجراءات الرامية إلى إضفاء الشرعية على المحاولة التي استمرت عقداً من الزمن لإحداث تغيير في النظام في سوريا، والتي تسببت في الموت والدمار. وقال إن وفده يرفض أي محاولة لتقويض استقلال سوريا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ويشكل الاستخدام غير القانوني للقوة انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وأضاف أن مشروع القرار لا يحظى بتأييد البلد المعني ولا يسهم في البحث عن حل سلمي للأزمة في سوريا، التي أثارتها القوى الغربية. وقال إن وفده يرفض مشروع القرار وسيصوت ضده.

93- *وبناء على طلب ممثل الاتحاد الروسي، أجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوكرانيا، باراغواي، بنن، بولندا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، غابون، فرنسا، فنلندا، قطر، كوت ديفوار، لكسمبرغ، ليتوانيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، أرمينيا، إريتريا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كوبا.

الممتنعون:

الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، البرازيل، السنغال، السودان، الصومال، غامبيا، كازاخستان، ليبيا، ماليزيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند

94- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/49/L.30 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 7 أصوات، وامتناع 16 عضواً عن التصويت* .*

95- **الرئيس:** دعا الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت أو الموقف أو ببيانات عامة بشأن أي من مشاريع القرارات التي نظر فيها في إطار البند 4 من جدول الأعمال.

96- **السيدة ماكدونال ألفاريز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)**:** قالت إن وفدها يود أن يؤكد من جديد التزامه بتعزيز وحماية حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وفقاً لما هو منصوص عليه في دستور البلد وفي الصكوك الدولية. وأضافت أن حقوق الإنسان ينبغي ألا تُستخدم أبداً كأداة سياسية لمهاجمة حكومات معيّنة لا تروق لدول بعينها. واعتبرت أن الولايات الخاصة ببلدان معيّنة والتي لا تؤيدها البلدان المعنية تنتهك مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المكرسين في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن يمتثل المجلس لولايته المتمثلة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق الدعوة إلى إجراء حوار حقيقي وبناء ومراعاة شواغل الدول وأولوياتها الوطنية، دون إكراه أو انتقائية أو معايير مزدوجة.

97- **السيدة مينباييفا** (كازاخستان)**:** قالت إن وفدها امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/HRC/49/L.13 بشأن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وأضافت أن بلدها يؤيد تعزيز النظام العالمي القائم على ميثاق الأمم المتحدة وغيره من مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً. وقالت إن بلدها ملتزم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفق ما ينص عليه الميثاق، معربة عن اعتقادها أن شعب بيلاروس ينبغي أن يقرر مستقبله وفقاً للالتزامات الدولية لهذا البلد وتشريعاته الوطنية، في إطار حوار سلمي وشامل.

98- واستطردت قائلة إن كازاخستان، بصفتها عضواً مسؤولاً في المجلس، تود أن تذكر بقرار الجمعية العامة 251/60 الذي ينص على أن مجلس حقوق الإنسان ينبغي أن يسترشد في عمله بمبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وبالحوار والتعاون الدوليين البناءين. وينبغي أن يكون المجلس منبراً موثوقاً به يتيح الحوار والتعاون البناءين. وفي الوقت نفسه، أعربت عن أمل وفدها في أن تتعاون البلدان المعنية مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والإجراءات الخاصة بحسن نية وبطريقة بناءة.

رفعت الجلسة الساعة 15/50.

* في وقت لاحق، أبلغ وفد الكاميرون المجلس بأنه كان ينوي الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.